خـــــارج الحـــــدود

عيد ميلاد كلب

■ حازم مبيضين

إذا صحت الأنباء، وهي في الغالب الأعم صحيحة، عن إقامة سيدة أردنية حفلاً لمناسبة عيد ميلاد كلبها، دعت إليه ٢٥٠ شخصاً من أصدقائها الذين يملكون كلاباً مدللة، وكلفها زهاء ٤٢ ألف دولار أمريكي، فإن على الحكومة والناس التوقف عن الشكوى من الأحوال المالية العسيرة والنظر بعين الامتنان لهذه السيدة التي ذكرتنا بأن البعض يملكون مثل هذه المبالغ للانفاق على عيد ميلاد كلب، وعلى الآباء التوقف فوراً عن الامتناع عن إقامة حفلات عيد الميلاد لأطفالهم مع أن المبلغ المنفق على عيد الكلب، يكفي لإقامة قرابة ألف عيد ميلاد لأطفال ينتمون لفئة البشر التي باتت تحسد فضيلة الكلاب على النعمة التي ترفل فيها!

علينا أن لا ننسى أن الاحتفال أقيم في بلد تقول الإحصاءات إن نسبة الفقر فيه تبلغ نحو ٥٥ ٪ من مجموع السكان، لكن ذلك لم يمنع من تزايد وانتشار هواية اقتناء الكلاب التي يتجول بها أصحابها في سياراتهم الخاصة، ويقومون بجولات مسائية للتنزه، وهي أي الكلاب التي ترتفع أسعار بعضها إلى بضعة آلاف من الدولارات، لتنافس القطط التي تعيش في بحبوحة من العيش الرغيد، وهي تتجول مع أصحابها في أقسام الأغذية الخاصة بها، والمتوفرة هذه الأيام في معظم المجمعات التجارية في العاصمة عمان.

لست أدري لماذا توقعت حين قرأت الخبر، أن عائلة السيدة المحتفلة بعيد الكلب ستبادر للحجر عليها ومنعها من التصرف بأموالها على هذه الشاكلة، وأنهم سيتقدمون للاعتذار من الشعب الأردني الذي باتت ظاهرة النبش في النفايات وظيفة للعديد من أبنائه الباحثين عن لقمة ربما تكون من بقايا فطور أو غداء الكلب أو القطة التي تعنى بصحتها العديد من العيادات البيطرية لتحصل على مطاعيم تحفظ صحتها وتربح الصحف أثمان إعلانات عن فقدان كلب مفقود ، تضاف إلى المكافأة المالية المغرية لمن يجده، بينما يكون المفقود فقد روحه على يد الكلاب البلدية التي تجد في لحمه وجبة أشهى من ما تجده في النفايات التي تنبشها.

هل نحن على أبواب ثقافة جديدة تمجد الكلاب وتمنع أحدنا إن غضب بان يشتم صاحبه واصفا إياه بالكلب، وهل تتحول عبارات المديح ليكون تشبيه الممدوح بالكلب صاحب العواء العالي بدلا من تشبيهه بالاسد والفهد، وهل يحول الكلب المدلل ثقافتنا نحو التشبه به، وهل سيكون علينا تقديم واجب الاحترام للإبل التي تتناول في بعض الاصطبلات العسل الذي سيظل أمل تذوقه حلما بعيد المنال للملايين من أبناء أمة العرب، وهل نحن عائدون للثقافة التي مدح بها الخليفة شاعراً بتشبيهه بالكلب، قبل أن تأخذه الحضارة إلى التغني بعيون المها بين الرصافة والجسر وهن يجلبن الهوى من حيث يدري ولا يدري.

لو كان المال المنفق بسخاء بهدف إسعاد الكلب والكلاب التي معه حلالاً، لكانت صاحبته فكرت في إنفاقه، ما دام زائداً عن حاجتها، على فقراء لا يجدون اللقمة ويبحثون عنها في النفايات، أو مرضى لا يجدون ثمن حبة الدواء فيموتون بصمت، أو طلبة من المتفوقين لا يجدون في جيوب آبائهم ما يغطي القسط الجامعي، أو بعض العائلات التي تختنق وهي تتدفأ شتاءً على الحطب الذي يمتص احتراقه الأوكسجين، لكنه بالتأكيد كان مالاً سهلاً وحراماً، فالذي يتعب في جمع المال الحلال لا ينفقه بكل هذا السفه، ولعل على مسؤول واحد التدقيق في مصدر مال عيد ميلاد الكلب المدلل؟!

فيما يطوي العام ٢٠١٠ أيامه الأخيرة

قوات حلف الأطلسي تعتبره الأكثر دموية لجنودها في أفغانستان وتوقعات بان يكون العام المقبل اكثر عنفا!

□ كابول / متابعة اخبارية

مع ارتفاع وتيرة الرفض الشعبي في دول حلف شمال الاطلسي الناتو للحرب في افغانستان على خلفية الخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي يتكبدها الحلف في حربه هناك ، كشفت آخر الاحصائيات ان حصيلة قتلى القوات الدولية الذين سقطوا في اطار العمليات العسكرية في افغانستان هذا العام تخطت عتبة الـ ٧٠٠ قتيل، ليصبح العام الاكثر دموية الى حد كبير منذ ٢٠٠١.

فبحسب احصائية ذكرها امس الاول الثلاثاء موقع آيكاجولتيز الالكتروني المستقل فقد قتل ٧٠١ جندي ، اي بمعدل جنديين تقريبا كل يوم، منذ الاول من كانون الثاني في صفوف القوات الدولية بقيادة الولايات المتحدة في افغانستان ، وهذه الحصيلة الاجمالية تفوق بنحو الثلث حصيلة عام ٢٠٠٩ الذي كان مع سقوط ٥٢١ قتيلا الاكثر دموية بالنسبة للقوات الاميركية والاطلسية في البلاد حيث تواجه منذ ثلاث سنوات تصعيدا للتمرد الذي تقوده حركة طالبان ، ومعظم القتلى هم من الجنود الاميركيين الذين يمثلون ثلثي الجنود الاجانب ال ١٤٠. ألفا المنتشرين في هذا البلد.

وبحسب الموقع المتخصص في احصاء ضحايا قوات التحالف في العراق وافغانستان فان الجيش الاميركي خسر ٤٩٣ جنديا في افغانستان في ٢٠١٠، و ١٤٤٠ منذ بداية الحرب اواخر عام ٢٠٠١، موضحا ايضا ان اكثر من ٩٢٠٠ جندي اميركي اصيبوا بجروح منذ تسع سنوات ، وفي الاجمال اسفر النزاع حتى الان عن سقوط ٢٢٧١ جنديا من التحالف بحسب الموقع الذي لا يوضح العدد الاجمالي للجرحى في صفوف قوة الحلف الاطلسي (ايساف) .

وخسر الجيش البريطاني الذي ينشر ٩٥٠٠ عنصر في افغانستان، ١٠١ من جنوده في ٢٠١٠ و٣٤٦ منذ بدء النزاع ، اما فرنسا التي تنشر ٣٨٥٠ جنديا على الارض حاليا فخسرت ٥٢ منهم منذ ٢٠٠١، وقد قتل الاخيران في عمليتين لا تفصل بينهما سوى بضع ساعات يومي الجمعة والسبت الماضيين .

والخسائر البشرية في صفوف القوات الاميركية والقوة الدولية للمساعدة على ارساء الامن في افغانستان (ايساف) التابعة لحلف شمال الاطلسي تسير في منحى تصاعدي شبه ثابت منذ بدء النزاع: ٦٠ قتيلا في ٢٠٠٤، ١٣١ في ٢٠٠٥، ١٩١ في ٢٠٠٦، ٢٣٢ في ٢٠٠٧، ٢٩٥ في ٢٠٠٨ قبل ان تتسارع بشكل ملفت لتصل الى ٥٢١ في ٢٠٠٩.

ووتيرة الخسائر في الوقت الحالي في افغانستان شبيهة باسوأ اشهر الحرب في العراق، بين نيسان وحزيران ٢٠٠٧، وفي تلك الأونة أرسلت الولايات المتحدة تعزيزات الى العراق ووضعت ستراتيجية لمحاربة التمرد على غرار تلك التي قررها الرئيس الاميركي باراك اوباما في نهاية ٢٠٠٩ مع ارسال ٣٠ الف جندي اضافي الى افغانستان ، لكن الضحية الاولى للنزاع تبقى المدنيين الذين قتل آلاف منهم، أما بسبب ضربات جوية للحلف الاطلسي او في معظم الحالات، بحسب الامم المتحدة، بسبب قنابل يدوية الصنع او هجمات انتحارية يشنها المتمردون على القوات الاجنبية او قوات الامن الافغانية.

وامس الاول اعلنت قوة الحلف الاطلسي في افغانستان (ايساف) مقتل خمسة مدنيين اثناء مواجهة بين عناصر الحلف ومتمردين في اقليم سانغين في ولاية هلمند الجنوبية ، وتقول الامم المتحدة ان عدد القتلى والجرحى بين المدنيين في افغانستان ارتفع بنسبة ٢٠ بالمئة في الاشهر العشرة الاولى من العام الحالي مقارنة مع الفترة نفسها من ٢٠٠٩ وان أكثر من ثلاثة ارباعهم قتلوا او اصيبوا في هجمات للمتمردين.

واضافت المنظمة الدولية في تقرير فصلي عن افغانستان ان ٢٤١٢ مدنيا قتلوا في حوادث مرتبطة بالحرب في حين اصيب ٣٨٠٣ بجروح في الفترة من يناير/ كانون الثاني الى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من هذا العام.

وقال التقرير ان متمردي طالبان ومتمردين آخرين وصفهم بأنهم "عناصر مناوئة للحكومة" كانوا مسؤولين عن ٧٦ بالمئة من الوفيات والاصابات بين المدنيين بزيادة قدرها ٢٥ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال الامين العام للامم المتحدة بان كي مون في التقرير: "استمر المدنيون في تحمل وطأة تصاعد الصراع المسلح مع ارتفاع الاصابات البشرية -بما في ذلك الوفيات والاصابات- بنسبة ٢٠ بالمئة في الاشهر العشرة الاولى من ٢٠١٠ ."

ويبدو ان التأييد الشعبي للنزاع وكلفته البشرية في تدهور مستمر أكان في الولايات المتحدة ام في أوروبا، المساهمتين الرئيسيتين في قوة التحالف الدولية في افغانستان.

يعد نحو ٦٠٪ من الاميركيين ان هذه الحرب لا تستحق العناء بحسب استطلاع للرأي نشرت نتائجه في منتصف كانون الاول .

وفي موازاة ذلك تريد غالبية عظمى من الاوروبيين سحب قواتها او على الاقل خفض عديدها ، وتؤكد واشنطن التي تشير الى تحقيق "تقدم" في مواجهة المتمردين في الاشهر الاخيرة، انها تنوي البدء بسحب قواتها من افغانستان في صيف ٢٠١١ فيما يعتزم الحلف الاطلسي نقل مسؤولية الامن في كامل ارجاء البلاد الى القوات الافغانية بحلول عام ٢٠١٤.

الناطق العسكري باسم حلف شمال الأطلسي كان قد حذر في وقت سابق من الشهر الجاري من أن الجنود الأجانب في أفغانستان سيواجهون خلال ٢٠١١ مزيدا من عنف طالبان، وأكثر من ٢٠١٠ السنة التي شهدت أصلا سقوط أكبر عدد من جنود القوات الدولية خلال سنوات الحرب التسع الماضية.

وصرح الجنرال جوزف بلوتز الناطق باسم القوة الدولية المساهمة في إرساء الأمن في أفغانستان (ايساف): إننا "سنواجه مزيدا من العنف خلال ٢٠١١ وإن المعارك ستتواصل ولا بد من ابقاء الضغط على طالبان" ، مضيفاً: "يجب علينا تعزيز التقدم الذي تحقق خلال الأشهر الأخيرة وسيؤدي ذلك أيضا إلى مزيد من المواجهات" مع العدو لكنه امتنع عن اعطاء أي تكهنات بالخسائر في صفوف التحالف سنة ٢٠١١.

ونفى الجنرال بلوتز تصاعد حدة التمرد، مشددا على أن القوات الدولية حققت تقدما وقلبت الاتجاه في وجه المتمردين بهجماتها في الجنوب.

ومن الجدير بالاشارة ان عشرين خبيرا دوليا بشأن أفغانستان اعتبروا في رسالة مفتوحة إلى الرئيس الامريكي باراك أوباما نشرت في وقت سابق من كانون الأول الجاري ، أن الهجمات العسكرية مصيرها الفشل ودعوه إلى تغيير ستراتيجيته والتفاوض مع حركة طالبان.

وقد وعدت الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي في القمة التي عقدتها المنظمة في تشرين الثاني الماضي في لشبونة بتسليم كامل المسؤولية الأمنية إلى القوات الأفغانية بحلول ٢٠١٤. وينتشر نحو ١٥٠ الف جندي أجنبي في أفغانستان ثلثاهم من الأمريكيين لدعم حكومة كابول في وجه حركة التمرد.

فيما يحبس اللبنانيون أنفاسهم بانتظار القرار الظني

تصريحات خامنئي بشأن المحكمة الدولية ترفع من درجة التوتر والحريري يرد "في لبنان لنا مواقف"

□ بيروت / متابعة اخبارية

ما أن أعلن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي أن أي قرار سيصدر عن محكمة الحريري سيكون "لاغيا وباطلاً" إلا وظهرت ردود أفعال متباينة في لبنان اكدت بمجملها ان هذه التصريحات زادت من حدة التوتر في الداخل اللبناني بخصوص القرار الظني المرتقب.

ففي تصريحات أدلى بها امس الاول عقب لقائه نظيره البلغاري بويكو بوريسوف في بيروت ، قال رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري : "إنه يحترم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي في موقفه من المحكمة الدولية لكن في لبنان لنا مواقف " ، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن المنطقة لن تنعم بالاستقرار مع التعنت الإسرائيلي.

وأضاف الحريري في أول تعليق له بشأن ما أعلنه خامنئي من أن المحكمة الدولية "شكلية" و"حكمها مرفوض" أن الجميع لديه وجهة نظر في هذا الشأن ، واستطرد قائلا : "ولكن في ما يخص القرارات الدولية فإنها قرارات دولية، وأنا لم يسبق أن تحدثت في هذا الشأن، ولكني أقول إن هذا الموقف إيراني، ونحن في لبنان لدينا مواقفنا كحكومة، وإن شاء الله الكل يسعى إلى الاستقرار في المنطقة" ، وتابع: "نحترم كثيرا المرشد الأعلى خامنئي ونحترم كل من لديه رأي وهو حر في رأيه هذا".

وردا على سؤال بخصوص ما إذا كان موقف خامنئي سيؤثر على المسار السوري- السعودي بشأن المحكمة والقرار الاتهامي المتوقع صدوره بقضية اغتيال والده ، أجاب سعد الحريري: "هذا لا يؤثر على المسار السعودي- السوري، فهو مسار إيجابي للغاية، والأمور تتقدم، قد لا تكون بالوتيرة والسرعة التي يتمناها البعض، لكن الأمور ستأخذ بعض الوقت لكنها إيجابية" . ومن جانبه ، اعتبر النائب اللبناني عمار حوري ان انتقاد خامنئي للمحكمة الدولية موجه على ما يبدو "ضد التهدئة في لبنان".

ونقلت هيئة الاذاعة البريطانية "بي بي سي" عن حوري المنتمي الى كتلة "تيار المستقبل" النيابية بزعامة سعد الحريري القول : "إن تصريحات خامنئي أتت خارج السياق العام العربي واللبناني وتمثل استباقا غير مفيد في موضوع المحكمة ، من حيث الواقع ، تبدو وكأنها موجهة ضد التهدئة اللبنانية والعربية ، تصريحات خامنئي ليست مريحة بالنسبة للمساعي السورية - السعودية".

كما اعتبر النائب أحمد فتفت المنتمي إلى كتلة الحريري النيابية أيضا أن حديث خامنئي "قد يفهمه بعض اللبنانيين وكأنه كلام صادر من قبل الولي الفقيه ليصبح كلاما شبه منزّل".

وفي المقابل ، قال عضو كتلة "الوفاء للمقاومة" التابعة لحزب الله النائب وليد سكرية: إن خامنئي ليس الوحيد الذي تدخل في المحكمة الدولية وإن أمريكا تستعمل لبنان ساحة مكشوفة خدمة لمشروعها في المنطقة.

واعتبر سكرية أن هدف لائحة الاتهام أو "القرار الظني" في اغتيال رفيق الحريري من اتهام "حزب الله" هو "تأجيج الصراع الطائفي" في لبنان خدمة للمشروع الامريكي- الإسرائيلي في المنطقة .

وكان خامنئي قال الإثنين الماضي إن أي قرار سيصدر عن المحكمة الدولية المكلفة بمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري سيكون "لاغيا وباطلاً" ، وتابع خلال استقباله أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني "هذه المحكمة تتلقى أوامر من جهات أخرى، والمؤامرة ضد لبنان لن تنجح".

ويحبس اللبنانيون أنفاسهم منذ تموز الماضي حين كشف الامين العام لحزب الله حسن نصر الله ان المحكمة التي انشئت بقرار من مجلس الامن في ايار ٢٠٠٧، ستتهم حزبه بجريمة اغتيال الحريري التي وقعت في شباط ٢٠٠٥ ، وتكثفت الوساطات الخارجية منذ الصيف بقيادة السعودية الداعمة للحريري وسوريا الداعمة لحزب الله في محاولة لاحتواء أية تداعيات خطيرة لاحتمال اتهام حزب الله .

وبدأ حزب الله المدعوم من ايران منذ ذلك الحين هجوما على المحكمة، معتبرا انها "اداة إسرائيلية - أميركية" لاستهدافه، في وقت يتمسك فريق سعد الحريري، نجل رفيق الحريري، بالمحكمة "لتحقيق العدالة".

وتكثفت الوساطات الخارجية منذ الصيف بقيادة السعودية الداعمة للحريري وسوريا الداعمة لحزب الله في محاولة لاحتواء اي تداعيات خطيرة خصوصا الأمنية، لصدور القرار الظني اذا اتهم بالفعل الحزب الشيعي المدجج بالسلاح باغتيال الزعيم السني.

ومساء امس الاول الثلاثاء، اصدر حزب الله بيانا رأى فيه إن موقف خامنئي يمثل "تعبيرا واضحا عن رأي المخلصين والحريصين على الوحدة والمقاومة على امتداد العالمين العربي والاسلامي، والرافضين للمؤامرات التي تحاك على المنطقة من قبل اميركا واسرائيل" مؤكدا ان تصريحات خامنئي "لا تتعارض مع المساعي الحميدة السورية - السعودية".

خوفاً من مخاطر إعدام شخص بريء واختلال العدالة

الولايات المتحدة الاميركية تواصل ابتعادها عن عقوبة الإعدام وسط تراجع شعبي في نجاعتها كعقوبة!

□ واشنطن / متابعة اخبارية

تشير معظم استطلاعات الرأي في الولايات المتحدة الامريكية ان البلاد في طريقها الى الغاء عقوبة الاعدام التي عرف عنها تجذرها في اذهان الامريكيين بنحو عام ، لكن الحال يبدو قد تغير بنحو لافت هو ما جسده عدد احكام الاعدام الصادرة والمنفذة في الولايات المتحدة عام ٢٠١٠ الذي واصل انخفاضه الكبير مقارنة بالأعوام السابقة .

وبحسب التقرير السنوي الذي نشره امس الاول الثلاثاء مركز المعلومات بخصوص الإعدام وهو الجهة المختصة في هذا الشأن فقد تم اعدام ٤٥ رجلا وامراة واحدة عام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة، اي بتراجع ١٢٪ عن النسبة المسجلة عام ٢٠٠٩ ونصف العدد المسجل قبل عشر سنوات، ، وبموازاة ذلك، حافظ عدد احكام الاعدام على مستوى ثابت مقارنة مع العام الماضي، مع ١١٤ حكما صادرا مقابل ١١٢، الا انه انخفض بنسبة ٦٤٪ مقارنة مع عام ١٩٩٦.

وقال ريتشارد دايتر مدير المركز : "اذا كان الامر مرتبطا بالمخاوف ازاء الكلفة المرتفعة جدا للاعدام في وقت تعاني فيه ميزانية الدولة مشاكل او حيال مخاطر اعدام شخص بريء او حتى اختلال العدالة، فقد واصلت البلاد ابتعادها عن الاعدام عام ٢٠١٠".

ولا تزال المؤشرات العامة نفسها ، فقد احتلت ولاية تكساس (جنوب) الصدارة بفارق كبير مسجلة ٢٤ اعداما عام ٢٠١٠، فيما واصلت كاليفورنيا (غرب) تحقيق ارقام قياسية في مجال احكام الاعدام التي اصدرتها (٢٩ عام ٢٠١٠) من دون تنفيذ هذه العقوبة بحق اي شخص منذ خمس سنوات. وتحصل الغالبية الساحقة من احكام الاعدام الصادرة والمنفذة في الولايات الجنوبية ، وقد شهد هذا العام احداثا اكثر ندرة، اذ اختار روني غاردنر اعدامه رميا برصاص مجموعة من الاشخاص في ولاية يوتا (غرب) فيما اعدمت امراة تدعى تيريزا لويس بالحقنة القاتلة في ولاية فيرجينيا (شرق) على رغم قصورها الذهني.

كما تميزت سنة ٢٠١٠ بوضع غير مسبوق في التاريخ المعاصر للاعدام في الولايات المتحدة، تمثل بنفاد كميات مخدر الثيوبنتال الذي اجازت المحكمة العليا استخدامه لتخدير المحكومين بالاعدام قبل حقنهم بالمادتين القاتلتين منذ نهاية الصيف وحتى مطلع عام ٢٠١١ على الاقل.

وبسبب ذلك، ارجأت بعض الولايات تنفيذ احكام الاعدام فيما اعتمدت ولايات اخرى على ما تيسر من حلول لتنفيذ أحكامها، فقد قامت ولاية اوكلاهوما في ١٤ تشرين الاول باستعارة جرعة من هذا المخدر من الولاية المجاورة اركنساو (جنوب) وفي ١٦ كانون الاول ، بادلت مخدر الثيوبنتال بمخدر آخر هو البنتوباربيتال المستخدم لتخدير الحيوانات.

اما ولاية اريزونا فقد نفذت حكما بالاعدام في ٢٧ تشرين الاول بواسطة كميات مستوردة من مخدر الثيوبنتال بمباركة المحكمة العليا، رافضة حتى اللحظة الاخيرة كشف مصدر هذا المنتج الذي تبين لاحقا انه من بريطانيا.

ولشرح اسباب هذا التراجع لعقوبة الاعدام في الولايات المتحدة، يذكر مركز المعلومات بشأن عقوبة الإعدام في تقريره السنوي باستطلاع رأي نشره منتصف تشرين الثاني اشارت نتائجه الى ان ٧١٪ من الاشخاص المستطلعين يرون في امكانية براءة احد المحكومين بالاعدام المبرر الاقوى لالغاء العقوبة ، وقد اهتزت تكساس هذا العام بفعل عدد من الفضائح من بينها قضية كلود جونز الذي اعدم عام ٢٠٠٠ على خلفية شعرة عثر عليها في مسرح الجريمة وتبين نتيجة فحوص الحمض النووي عام ٢٠١٠ انها لم تكن عائدة له ، غير ان كلفة هذه العقوبة تبقى من الاسباب الاكثر شيوعا في شرح فقدان الاهتمام لدى الشعب الاميركي بهذه العقوبة.

واوضح المركز في تقريره ان "ولايات عدة تبدأ في ابداء نظرة براغماتية تجاه عقوبة الاعدام وتفكر في ثمنها بالمقارنة مع فعاليتها"، مستشهدا باستطلاع الرأي نفسه الذي اظهرت نتائجه ان غالبية الاشخاص المستطلعين يضعون عقوبة الاعدام في اخر سلم الاولويات التي يرغبون من ولاياتهم ان تعتمدها ، وخلال انتخابات منتصف الولاية في الكونغرس في تشرين الثاني الماضي، لفت دايتر الى انتخاب "مرشحين كانوا ابدوا شكوكا حول عقوبة الاعدام في سائر انحاء البلاد".

وقال ان "معارضة عقوبة الاعدام موقف سياسي مقبول لدى المرشحين والنواب".

وبحسب منظمة العفو الدولي، فان ١٧٠٨ اشخاص اعدموا في ١٨ بلدا عام ٢٠٠٩، وأكثر من ألف من بين هؤلاء اعدموا في الصين، و٣٨٨ في إيران، ويحتل العراق المركز الثالث على هذه اللائحة مع ١٢٠ اعداما والولايات المتحدة في المركز الخامس مع ٥٢ اعداما.

ومن الجدير ذكره ان الاتحاد الأوروبي كان يوجه انتقاده العلني في اكثر من مناسبة لعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة وكان اكثر الانتقادات اثارة تلك التي وجهها الاتحاد في تموز من العام الماضي بعد تنفيذ حكم الإعدام رقم ١٠٠٠ بالحقن القاتل منذ إعادة تطبيق أحكام الإعدام عام ١٩٧٦ .

وقال حينها الاتحاد الأوروبي إنه سجل "بأسى عميق" إعدام مارفالوس كين بالحقن بمادة قاتلة في ولاية أوهايو الأمريكية، وكانت محكمة قضت بإعدام كين بعد إدانته بقتل خمسة أشخاص عام ١٩٩٢ على سبيل التسلية "والاستمتاع" بمنظرهم وهم يموتون حسبما أفاد المتهم نفسه أمام المحكمة وأصبح كين الشخص رقم ١٠٠٠ الذي يعدم بالحقن القاتل - وهي الطريقة الأكثر شيوعا لتنفيذ أحكام الإعدام في الولايات المتحدة - كما أصبح المدان رقم ١١٧١ الذي يعدم منذ عام ١٩٧٦ طبقا لإحصاءات مركز المعلومات الخاص بعقوبة الإعدام ومقره واشنطن.

وقالت السويد التي كانت رئيسة للاتحاد الأوروبي آنذاك في بيان لها : "يعارض الاتحاد الأوروبي تنفيذ عقوبة الإعدام في جميع الحالات وتحت أي ظروف ويدعو باستمرار إلى إلغائها عالميا" مؤكدة أن عقوبة الإعدام لم تثبت فعاليتها في الردع وأن "أي خطأ قضائي - وهو أمر لا مفر منه في أي نظام قانوني - لا يمكن إصلاحه (بعد تنفيذ الإعدام)".

وجدد الاتحاد الأوروبي - الذي ألغى عقوبة الإعدام - دعوته للسلطات الاتحادية والحكومية في الولايات المتحدة إلى إصدار قرار بشأن تعليق تنفيذ أحكام الإعدام الأخرى.

وتطبق ٣٥ ولاية أمريكية حالياً عقوبة الإعدام ولكن أغلب الأحكام يجري إرجاؤها بالفعل أو تنفذ بشكل نادر إلى حد كبير، وتنفذ الأغلبية العظمى من أحكام الإعدام في أربع ولايات فقط هي تكساس وفيرجينيا وأوكلاهوما وميزوري.